

أثر تطبيق تعليمات لجنة بازل III على تحسين الاستقرار المالي في البنوك الليبية الحكومية والأهلية

محمود سالم عبدالله إدريس

الأستاذ الدكتور

محمد بهاء الدين محمد بخيت

عميد كلية نقل دولي

ولوجستيك

بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل
البحري فرع جنوب الوادي

الأستاذ الدكتور

سعد عبد الحميد مطاوع

أستاذ التمويل والبنوك

كلية التجارة-جامعة المنصورة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الي تحليل أثر تطبيق تعليمات لجنة بازل III على تحسين الاستقرار المالي في المتغيرات الرقابية في البنوك الليبية الحكومية والأهلية، وقد تم دراسة تأثير وضع تعليمات لجنة بازل III موضع التنفيذ على الاستقرار المصرفي من قبل الباحث باستخدام الفلسفة الكلاسيكية والمنهجية الاستقرائية. تم استخدام المنهج الكمي لجمع البيانات. وتضمن البحث تحليلاً كمياً للبيانات المالية من ١٩ مؤسسة ليبية بالإضافة إلى تلك المرتبطة بالبنك الدولي ومصرف ليبيا المركزي. تم تصميم العينة المستهدفة للدراسة باستخدام العينات الملائمة، والتي اعتمدت على ١٨ بنكاً وجمع البيانات المقطعية باستخدام E-Views. وكانت فترة التحليل للسلسلة الزمنية ٢٠١٤-٢٠٢٢. أظهرت النتائج أن تطبيق إرشادات لجنة بازل III على Z-Index له تأثير ذو دلالة إحصائية. وهذا يشير إلى أنه عند تنفيذ هذه التعليمات، يرتفع Z-Index بشكل كبير. لاحظ أن هذا التأثير يقتصر على مخاطر أسعار الفائدة (IRBB)

والسيولة. ولم يتم اكتشاف أي تأثير ملحوظ لمؤشرات أخرى، مثل النفوذ المالي، أو ركيزة التحوط، أو تصنيف مؤشر Z المحلي للمؤسسات ذات الأهمية النظامية، أو مؤشر فريفيندال هيرشمان، أو النفوذ المالي.

الكلمات المفتاحية: لجنة بازل III، الاستقرار المالي، Z-Index، والبنوك الليبية الحكومية والأهلية.

Abstract:

This study aims to analyze the impact of implementing the Basel III Committee instructions on improving financial stability in regulatory variables in Libyan public and private banks. The impact of putting the Basel III Committee instructions into practice on banking stability was studied by the researcher using classical philosophy and inductive methodology. A quantitative approach was used to collect data. The research included a quantitative analysis of financial data from 19 Libyan institutions in addition to those linked to the World Bank and the Central Bank of Libya. The target sample for the study was designed using convenience sampling, which relied on 18 banks and collected cross-sectional data using E-Views. The analysis period

for the time series was ٢٠٢٢-٢٠١٤. The results show that applying the Basel III Committee guidelines to the Z-Index has a statistically significant effect. This indicates that when these instructions are executed, the Z-Index rises significantly. Note that this effect is limited to interest rate risk (IRBB) and liquidity. No significant effect was detected for other indicators, such as financial leverage, the hedging pillar, the domestic Z-ranking of systemically important institutions, the Frefindahl-Hirschman index, or financial leverage.

Keywords: Basel III Committee, financial stability, Z-Index, and Libyan government and private banks.

١. مقدمة البحث

يساهم النظام المالي بشكل كبير في الحفاظ على النمو الاقتصادي من خلال تسهيل إمكانيات الاستثمار، وتشجيع تراكم رأس المال، وتعزيز إدارة المخاطر. من الواضح أنه قبل الأزمة المالية العالمية في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، توسع النظام المالي العالمي بسرعة كبيرة ولكنه غير مستدام، مما أدى إلى اختلالات مالية وتشوهات متتالية في الاقتصاد الكلي تم اكتشافها بعد الأزمة. ونتيجة لذلك، أدت الأزمة إلى تفاقم أوجه عدم المساواة والتشوهات هذه. وفي الواقع، لأن الدول النامية أقل تعرضاً نسبياً

للأصول عالية المخاطر، فقد ظهرت الأزمة المالية لأول مرة في الاقتصادات المتقدمة. وبسبب تأثير الأزمة على الأسواق الناشئة، كان هناك تقلبات كبيرة في الأسعار ونقص في الاستقرار المالي في الأسواق نتيجة لانخفاض الرافعة المالية العالمية وارتفاع معدلات النفور من المخاطرة الناجمة عن أزمة السيولة العالمية (Dlamini, 2020).

وقد أولى الأكاديميون وصناع السياسات اهتمامًا وثيقًا بالاستقرار المالي للبنوك فيما يتعلق بالمنافسة المصرفية في السنوات الأخيرة. ويعود هذا الاهتمام المتزايد بمجال المنافسة المصرفية إلى الهدف الأساسي المتمثل في تحقيق المنافسة الفعالة وكذلك إلى الأزمة المالية العالمية. ونظرًا للدور الحاسم الذي تلعبه الصناعة المصرفية في توزيع الائتمان في جميع أنحاء الاقتصاد وتوفير خدمات الوساطة، فإن هذه القضية مهمة بالنسبة للسوق. ويتم توفير أساس النمو الاقتصادي أيضًا من خلال خدمات الوساطة المالية، التي تربط بين مقدمي رأس المال والمستخدمين الذين يحتاجون إلى الأموال لتسهيل قرارات الاستهلاك مع مرور الوقت. ونتيجة لذلك، يعد الاستقرار المالي للبنوك أمرًا بالغ الأهمية للتعافي الشامل للاقتصاد (Ijaz, 2021).

ونتيجة لذلك، فمن خلال تحديث اتفاقية بازل III، وهي النسخة الأحدث لإطارها التنظيمي العالمي للإشراف المصرفي، تأمل لجنة بازل للإشراف المصرفي في معالجة المخاوف المتعلقة بالاستقرار المالي. لقد خضع الإطار لعملية تطوير أساسية نحو إجراء فحص أكثر شمولاً لجوانب المخاطر النظامية من أجل سد أي

شعرات موجودة حالياً. ومن ثم، تعمل الاتفاقية على توسيع نطاق التنظيم الاحترازي الجزئي، من خلال فرض قيود على السيولة، على سبيل المثال، بالإضافة إلى تعديل تعريف رأس المال ومتطلباته. لتعزيز سوق البنوك لمخاطر السيولة، استخدم نسبة تغطية السيولة (LCR) (Krug et al., 2015).

لذلك تهدف الدراسة الي معرفة أثر تطبيق تعليمات لجنة بازل III (مؤشر فرندال هيرشمان، الرافعة المالية، مخاطر السيولة، الدعامة التحوطية، تحديد البنوك ذات الاهمية النظامية محليا، وIRRBB) علي Z-Index وذلك في ظل المتغيرات الرقابية (حجم المصرف وعمر المصرف ونوع الملكية).

تتكون هذه الورقة من تسعة أقسام. الأول هو هذه المقدمة. وقد تمت مناقشة المشكلة والأسئلة في القسم الثاني. وفي القسم الثالث تمت مناقشة الدراسات السابقة. وفي القسم الرابع تم عرض منهجية الدراسة. وفي القسم الخامس تم عرض نتائج الدراسة. وفي القسم السادس تم مناقشة نتائج الدراسة. وفي القسم السابع الخاتمة. وفي القسم الثامن تبين توصيات الدراسة. وفي الفصل التاسع تم تقديم حدود ومقترحاتها.

٢. مشكلة البحث وتساؤلاته

يعتمد اقتصاد كل دولة على وجود نظام مالي مستقر ليعمل بسلاسة. وبما أن النظام المصرفي يتعامل مع غالبية المعاملات الاقتصادية، فإن النظام المصرفي السليم والفعال يفيد الجميع في الاقتصاد الفعال. وتعتبر المنافسة عنصراً أساسياً لا غنى عنه في تحقيق الاستقرار المالي للبنوك، نظراً لأهمية النظام المصرفي، وعدد البنوك، والضوابط التي تحكم استقرارها المالي. مع مرور الوقت، ظهرت مجموعة متنوعة من المقاييس في الأدبيات النظرية والتجريبية للتحقيق في درجة الاستقرار المالي الذي أبدته البنوك (Ijaz, 2021).

قامت لجنة بازل III بتقليل المخاوف المتعلقة بالسيولة، التي تعالج الرقابة المصرفية باستخدام معيارين. بالإشارة إلى المعيار الأول، نكتشف أن البنوك يمكنها الآن استخدام نسبة تغطية السيولة (LCR) لضمان أن مواردها السائلة كافية لمدة لا تقل عن ثلاثين يوماً، وبالتالي تعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة تقلبات السيولة قصيرة الأجل. أما المعيار الثاني فيشجع البنوك على توظيف مصادر تمويل أكثر موثوقية، مما يعزز المرونة على مدى فترة طويلة من الزمن. إن نسبة صافي التمويل الثابت (NSFR)، والتي تهدف إلى إعطاء الأصول والالتزامات هيكل استحقاق ثابت، لها أفق زمني مدته سنة واحدة. وبالتالي، سيكون من الممكن تحقيق الاستقرار المصرفي من خلال الحديث عن الرقابة المصرفية حسب تعليمات لجنة بازل III (Edge and Liang, 2022).

تركزت مسألة الدراسة في جانبين. وشمل الجزء الأول قياس مدى تنفيذ المبادئ التوجيهية للجنة بازل III، وتضمن الجزء الثاني قياس الاستقرار للأنظمة المصرفية للمصارف الليبية. وبالتالي، كان الهدف من الدراسة هو تحديد كيفية استخدام المبادئ التوجيهية للجنة بازل III لتحسين مؤشرات الاستقرار في البنوك الحكومية والخاصة في دولة ليبيا. ولكن في هذه الورقة البحثية سوف يكون التركيز على معرفة دور تعليمات لجنة بازل III في تحسين مؤشر الاستقرار المصرفي فقط في البنوك (الحكومية، الأهلية) في دولة ليبيا. لحل هذه المشكلة تحاول هذه الورقة البحثية الاجابة على السؤال الاساسي:

- ما هو حجم الاثر الناتج من تطبيق تعليمات لجنة بازل III على الاستقرار المالي للنظام المصرفي؟

٣- هدف البحث

يستهدف البحث دراسة مستوى الاستقرار المالي للنظام المصرفي مقياس (-Z Inde) باعتباره من أهم مؤشرات قياس الاستقرار المصرفي وفقاً لما تم التعرف عليه من الدراسات السابقة ولبيان مستوى الاستقرار المصرفي في دولة ليبيا

٤ - أهمية البحث

تتمثل الأهمية الأكاديمية للبحث في التعرف على المواضيع المتعلقة باليات التمويل والمشروعات الصغيرة، ويستمد البحث أهميته العملية في أنه يساعد العاملين في القطاع المصرفي والقائمين على اتخاذ القرار في التعرف على مستوى تطبيق تعليمات لجنة بازل III في المصارف الليبية وأيضاً التحديات والمعوقات التي يمكن معالجتها للوصول الى مستوى متقدم من الاستقرار السياسي.

٥ - فرض البحث

انطلاقاً من مشكلة البحث فانه ومن خلال استقراء الدراسات السابقة فقد تشكلت فرض البحث على النحو التالي:

يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لتطبيق تعليمات لجنة بازل III على Z-

Index

٦ - حدود البحث

تم تصميم حدود الدراسة وفقاً لكل من الجانب النظري والجانب العملي الى حدود موضوعية ومكانية وزمنية

الحدود الموضوعية : تتم دراسة الإطار المفاهيمي للجان بازل والاستقرار السياسي.

الحدود المكانية: المصارف الليبية-دولة ليبيا

الحدود الزمنية: تم تطبيق الدراسة التحليلية في الفترة من ٢٠١٤-٢٠٢٢.

٧- الإطار المفاهيمي والدراسات السابقة

٧-١: الإطار المفاهيمي

٧-١-١-١-٧: اللجنة بازل III

في عام ١٩٧٤، قام مسؤولون من عشرة بنوك مركزية بتنظيم لجنة معنية بالتشريعات المصرفية وأساليب الإشراف، والتي أطلق عليها فيما بعد اسم لجنة بازل للإشراف المصرفي، استجابة للتقلبات في سوق العملات، والبنوك الدولية، والاقتصاد العالمي. ومن خلال تشديد الرقابة والرقابة على البنوك، تأمل هذه اللجنة في تعزيز الاستقرار المالي وأنشأت أداة لوضع معايير دولية أساسية للقوانين المصرفية. ونتيجة لذلك، تم إنشاء ونشر اتفاقيات بازل، التي تشمل القوانين المصرفية، من قبل تلك المجموعة (Persson and Marcusson, 2019).

رداً على الإخفاقات الملحوظة في أسواق العملات والأسواق المصرفية في جميع أنحاء العالم، تم إنشاء لجنة بازل للإشراف المصرفي - المعروفة سابقاً باسم لجنة القواعد التنظيمية المصرفية والممارسات الإشرافية - في عام ١٩٧٤. ومع التركيز على مخاطر الائتمان، تم إبرام اتفاقية بازل الأولى (بازل I) دخلت حيز التنفيذ في يوليو ١٩٨٨. واستندت إلى نظام تصنيف الأصول المصرفية ويتطلب البنوك النشطة دولياً في مجموعة العشرة (الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، هولندا، كندا، بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، السويد، سويسرا ولوكسمبورغ) للاحتفاظ بحد أدنى من إجمالي رأس المال يبلغ ٨% من الأصول المعدلة حسب المخاطر (Aljaber and Al-Tamimi, 2021).

وتكمن أهمية اتفاقية بازل III في أنها تشجع الاحتفاظ بالأصول الحكومية، وهو ما قد يؤدي في واقع الأمر إلى نتائج عكسية، وأن الاحتفاظ بمستويات عالية من الأوراق المالية الحكومية يعرض البنوك لمخاطر التركيز. علاوة على ذلك، بما أن هذه الأصول عادة ما تكون ذات عوائد ضعيفة، فإنها تنطوي أيضاً على تأكل أرباح البنوك. علاوة على ذلك، تتضمن اتفاقية بازل III تدابير لحماية رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية لضمان تراكم رأس المال خلال فترات الرخاء وإطلاقه خلال فترات الفقر. لكن التحدي هنا هو معرفة ما يشكل فترة زمنية جيدة وسيئة. بالإضافة إلى ذلك، تستخدم اتفاقية بازل III نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر

(NSFR) لتوفير مخصصات قصيرة وطويلة الأجل لإدارة مخاطر السيولة (Ramlall, 2018).

إحدى المعايير التنظيمية الدولية الجديدة المتعلقة بكفاية رأس المال والسيولة المصرفية هي اتفاقية بازل III. لقد كشفت الأزمة المالية العالمية عن عيوب في التنظيم المالي، مما دفع اللجنة إلى تحديدها. ومن أجل خلق قطاع مصرفي أكثر مرونة يتمتع بالقدرة على استيعاب الصدمات المالية والاقتصادية وخفض مخاطر تلك الصدمات التي تمتد من القطاع المالي إلى الاقتصاد الحقيقي، تهدف هذه الاتفاقية إلى تحسين قدرات قواعد رأس المال والسيولة العالمية، كما وكذلك إدارة المخاطر والحوكمة المصرفية والشفافية والإفصاح المصرفي (إسماعيل ومحمود، ٢٠٢١).

ونظرا لأن معيار كفاية رأس المال، على النحو المبين في معايير بازل III، يشكل ضرورة أساسية للحفاظ على استقرار ومرونة المؤسسات المالية، فإن تنفيذه بما يتوافق مع تلك المعايير سيكون له تأثير كبير. بالإضافة إلى ذلك، فهو يحدد الحد الأدنى من معايير رأس المال للبنوك، مما يساعد في تخفيف المخاطر ومنع الأزمات المالية. علاوة على ذلك، يشجع المعيار على التوحيد والشفافية في التقييم والإبلاغ عن كفاية رأس المال، مما يعزز ثقة المنظمين والمستثمرين في القطاع المصرفي (Rasheed and Abdullah, 2022).

أحد المتطلبات الرئيسية لبازل III هو استقرار الودائع. إن التمييز بين الودائع المختلفة أمر بالغ الأهمية للحفاظ على استقرار النظام المالي. في حين أن الودائع من عملاء الأعمال والشركات الصغيرة تعتبر أقل موثوقية، فإن الودائع من مستهلكي التجزئة تعتبر مستقرة بشكل عام. وبالمثل، فإن التمويل بالجملة ذو المدة الطويلة يعتبر

مستقرا، ولكن التمويل ذو المدة القصيرة يعتبر غير مستقر. تحدد اتفاقية بازل III قيمة أعلى للودائع المستقرة وقيمة أقل للودائع الأقل استقراراً بهذا المعنى. ونتيجة لذلك، يشار إلى الودائع الأكثر استقراراً على أنها عناصر مستقرة للغاية أو أساسية، وغالباً ما تشمل تمويل الجملة طويل الأجل وودائع العملاء. وترتبط أعلى درجة من المخاطر أيضاً بالاقتران بالجملة قصير الأجل، كما يتضح بوضوح من تجميد أسواق ما بين البنوك بسبب الأزمة (Ramlall, 2018).

٧-١-٢ : الاستقرار المصرفي

نظراً لأهمية لجنة بازل III ومعاييرها التي تشكل ضرورة أساسية للحفاظ على استقرار ومرونة المؤسسات المالية والتي تتضمن أيضاً الحفاظ على استقرار النظام المالي يجعلنا نتطرق أكثر لفهم طبيعة الاستقرار المالي، تتأثر عملية صياغة تعريف دقيق للاستقرار المالي بمتغيرات عديدة. وبما أن الاستقرار المالي لا يزال حديث العهد نسبياً مقارنة بفحص الاستقرار النقدي والاقتصادي الكلي، تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد حالياً أي نموذج أو إطار عمل ثابت للتحليل المعترف به عموماً لتقييم الاستقرار المالي، يجب أن يكون الاستقرار المالي يمكن ملاحظته من قبل صناع القرار والمتخصصين في حماية الاستقرار المالي حتى يتمكنوا من قياسه ومعالجة تراجعها. ونتيجة لذلك، لا بد من الإشارة إلى أن الاستقرار المالي هو منفعة عامة، ويجب أن يرتبط بالرعاية العامة. علاوة على ذلك، يخضع الاستقرار المالي لرقابة صارمة ويتأثر بإجراءات السلطات العامة، إيجاباً وسلباً. وبما أن الأنظمة المالية والاقتصادية يجب أن تتكيف من أجل مواكبة النمو الاقتصادي والتنمية، فلا يمكن

تفسير التغيير على أنه عدم استقرار مالي؛ بل هو عنصر أساسي في الحفاظ فيما يتعلق بالثبات (ريمة، ٢٠١٣).

عندما يكون هناك استقرار مالي يصبح أصحاب المصلحة أكثر قدرة على استخدام مواردهم المالية وإدارة المخاطر بسرعة، مما يعزز النمو الاقتصادي في نهاية المطاف. علاوة على ذلك، يؤكد بعض الخبراء أنه نظرًا لأن الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي مفيدان للطرفين، فقد تم إعاقة الأعمال التجارية والعمليات المصرفية في الدول التي شهدت ركودًا اقتصاديًا على وجه الخصوص. ومن الصعب على هذه الدول تأمين التمويل الدولي لتعزيز اقتصاداتها المحلية، مما يقلل الناتج المحلي الإجمالي والتوسع الائتماني. وعلى هذا النحو، فمن الواضح في هذا السياق أن النمو الاقتصادي يساهم في الاستقرار المالي (Ijaz, 2021).

تعتمد صحة الاقتصاد بشكل حاسم على الاستقرار المالي. وبما أن النظام المصرفي يسهل غالبية المعاملات الاقتصادية، فإن النظام المصرفي السليم والفعال يساعد جميع الأطراف المشاركة في الاقتصاد الفعال. وبالنظر إلى أهمية النظام المصرفي، هناك عدد من المتغيرات الحاسمة التي تحدد ما إذا كان الاقتصاد سيحقق مرحلة الاستقرار المالي، بما في ذلك القدرة التنافسية للبنوك، وحجم البنك، واللوائح المتعلقة بالاستقرار المالي للبنوك (Ijaz, 2021).

يعرف الاستقرار المالي بأنه شرط مسبق لاستقرار الأسعار واستقرار الأسواق، حيث تؤدي الأزمات المالية المتتالية إلى ضعف في آلية التحويل النقدي وإفراط في تقليل المديونية وإزالة المخاطر، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية

على النمو الاقتصادي وتوقعات التضخم وعدم استقرار الأسعار. ومن الممكن أن تعمل السياسة التحوطية الكلية على تعزيز دور السياسة النقدية في الحفاظ على استقرار الأسعار من خلال تعزيز مرونة النظام المالي وخفض احتمالات حدوث أزمات مالية. وبالمثل، في ظل ظروف معينة، يمكن للسياسة النقدية أن تساعد في الحفاظ على الاستقرار المالي. ويتم تحقيق ذلك من خلال الحفاظ على استقرار التضخم والاقتصاد خلال فترات الركود. تعد قدرة السياسة النقدية على منع أو الحد من التوازن غير المنسق أمرًا بالغ الأهمية للحفاظ على الاستقرار المالي في أوقات الضغوط المالية العلنية (Albertazzi, 2021).

تعتمد التنمية الاقتصادية على الاستقرار المالي لأنه يضمن التدفق المستمر لرأس المال، ويعزز التوسع الاقتصادي، ويوفر قاعدة قوية يمكن للمؤسسات أن تزدهر عليها. علاوة على ذلك، فإن الوضع المالي المستقر يعزز ثقة المستثمرين والمستهلكين، مما يشجع على المزيد من الاستثمار والإنفاق. كما يشكل استكمال مجموعة أدوات لجنة بازل III ضرورة أساسية لتحقيق الاستقرار المالي. تحتوي هذه الأدوات على تعليمات لإدارة المخاطر، ومعايير كفاية رأس المال، وقواعد السيولة. ويمكن للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى أن تتحمل الصدمات الاقتصادية بشكل أفضل وتحافظ على الاستقرار النظامي من خلال وضع هذه التدابير موضع التنفيذ. وعلى المدى الطويل، يؤدي ذلك إلى تقوية الاقتصاد وتحسينه، مما يتيح النمو المستدام على المدى الطويل (Edge and Liangb, 2022).

٧-١-٣: مقياس Z-Index

لعبت لجنة بازل III دورا كبيرا في تحقيق الاستقرار المالي، ونظرا لأهمية الاستقرار المالي للنظام المصرفي، فكيف يمكن قياس الاستقرار المالي، وماهي مؤشراتته، حيث ان العديد من الأبحاث حول صحة البنوك المالية وكيفية تطويرها بشكل فعال تستخدم Z- index كمؤشر للمخاطر/الاستقرار. ويستخدم Z- index، الذي يدمج الربحية والرافعة المالية والعائد على التقلبات في مقياس واحد، على نطاق واسع في الأبحاث كبديل عكسي لمخاطر إفسار البنوك (Shair et al., 2019). يتم استخدام معادلة تجمع بين العائد على الأصول ورأس المال إلى الأصول والانحراف المعياري للعائد على الأصول قبل الضريبة لقياس Z-index. وتظهر نتائج هذه المعادلة أن:

$$Z = \frac{ROA + CTA}{\sigma_{ROA}}$$

في حين يشير CTA إلى رأس المال على الأصول ويتم تحديده بقسمة رأس المال على إجمالي الدخل، يشير ROA إلى العائد على الأصول التي تستخدمها المؤسسة المصرفية ويتم حسابه بقسمة صافي الدخل على إجمالي الدخل. σ_{ROA} هو الانحراف المعياري لعائد الأصول قبل الضريبة (Murari, 2012).

وفقا لما سبق يمكن بيان دور تعليمات لجنة بازل III على تحقيق الاستقرار المصرفي للبنوك والمؤسسات المالية في ظل التطورات التي يشهدها القطاع المالي في الآونة الأخيرة. وبناءً على ذلك، يمكن ان نستنتج الهدف الاساسي لدراسة العلاق بين تعليمات لجنة بازل III والاستقرار المصرفي.

٧-٢: الدراسات السابقة

إن الهدف الرئيسي لصناع القرار من أجل ازدهار وبقاء المؤسسات المالية هو الاستقرار المالي. إن سلامة المؤسسات المالية تلعب دوراً رئيسياً في التنمية والاستقرار المالي في البلدان الناشئة. ومن أجل إنشاء نظام مالي أكثر استقراراً في المستقبل، لا بد من إعادة النظر في إصلاحات بازل، كما أظهرت الأزمة المالية العالمية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. ومن المهم الإشارة إلى أن الضغوط المالية لها عدد من التداعيات السلبية، بما في ذلك انخفاض الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار والعمالة ومعدل الخصم والقوة الشرائية للدول النامية. يمكن أن ينجم اختلال التوازن الاقتصادي العالمي عن احتمالية حدوث أزمة مصرفية بنسبة ٤-٥% سنوياً في كل من الدول الغنية والنامية (Asgar et al., 2022).

من أجل تحقيق الاستقرار المصرفي، وضمان أمن النظام المصرفي العالمي، وتأهيله للتعامل مع حدوث الأزمات المالية والمصرفية - وأهمها الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م وتداعياتها - يجب على النظام المصرفي أن كما تكون قادرة على مواكبة المتطلبات والتطورات التي حدثت في البيئة المصرفية والمالية. وأدخلت اللجنة عدة مراجعات على قراراتها الصادرة منذ عام ١٩٩٦م وحتى إصلاح ٢٠١٠م ممثلة بلجنة بازل ٣ لما لها من انعكاسات كبيرة ومؤثرات سلبية على الاقتصاد العالمي والنظام المالي (صالح ورحال، ٢٠١٣).

ومن خلال رفع متطلبات رأس المال وتحسين جودة رأس المال في الصناعة المصرفية، أدت اتفاقية بازل III إلى تحسين الاستقرار المصرفي للبنوك والمؤسسات

المالية. كما أنها زادت من قدرة البنوك على تحمل الصدمات من خلال تعزيز رؤوس أموالها وسيولتها وإصدار توجيهات تلزمها بإنشاء برنامج شامل يقيم قدرة هذه البنوك على التعامل مع التعرض في حالة حدوث ظروف ضاغطة، بما في ذلك تقييم مؤشرات المالية المرتبطة بالصدمات. كفاية رأس المال والربحية على وجه الخصوص، بالإضافة إلى اختبار ضغط الطرف المقابل باستخدام مجموعة متنوعة من المنهجيات. علاوة على ذلك، تهدف اتفاقية بازل III إلى تقليل المخاطر النظامية، وتقييد نمو منح القروض والمخاطر المرتبطة بها، وتعزيز جودة رأس مال البنوك من خلال إصدار سلسلة من التوجيهات والأحكام (بحوصي وآخرون، ٢٠١٧).

ومن أجل التعرف على أثر تطبيق تعليمات لجنة بازل III على تحسين الاستقرار المالي في البنوك الليبية العامة والخاصة خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢١، يناقش هذا القسم بموضوعية المفاهيم العامة والدراسات السابقة التي تناولتها الدراسة.

٧-٢-١: العلاقة بين تعليمات لجنة بازل III والاستقرار المصرفي

سعي (King, 2013) إلى توضيح العلاقة بين صافي هوامش الفائدة المصرفية ونسبة التمويل المستقر الصافية الناتجة عن الالتزام بالمبادئ التوجيهية للجنة بازل III. واستنادا إلى البيانات التي تم الحصول عليها حتى نهاية عام ٢٠٠٩، قام الباحث بتطبيق تحليله على بنوك معينة في ١٥ دولة (أستراليا، كندا، تشيلي، فرنسا، ألمانيا، هونج كونج، إيطاليا، اليابان، كوريا، المكسيك، هولندا، إسبانيا، بولندا). والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية). وتم استخدام الإحصاء الوصفي لفحص البيانات، وأظهرت نتائج الدراسة أن العديد من البنوك حققت الاستقرار المصرفي إلى

حد كبير نتيجة الالتزام بالمبادئ التوجيهية للجنة بازل III. علاوة على ذلك، أظهرت النتائج أن البنوك التي لا تصل إلى هذه النسبة يجب عليها خفض أصولها المطلوبة للتمويل وتعزيز مصادر تمويلها المستقرة. تعد زيادة حيازات الأوراق المالية ذات التصنيف الأعلى وتمديد مدة التمويل بالجملة من أكثر الطرق اقتصادا لتحقيق صافي نسبة التمويل المستقرة. وقد انخفض صافي هوامش الفائدة الآن بمتوسط ٧٠-٨٨ نقطة أساس، أو ما يقرب من ٤٠% مما كانت عليه في نهاية عام ٢٠٠٩. وأظهرت نتائج الدراسة أيضا أن صافي نسبة التمويل المستقر لدى البنوك الدولية يعاقبها أكثر عندما يكون لديها ديون كبيرة. الأصول التجارية ومصادر التمويل المتنوعة.

هدفت دراسة (بن مفتاح وآخرون، ٢٠١٩) إلى تحديد إدارة المخاطر المصرفية في سياق اتفاقية بازل III وكيف تؤثر هذه الإدارة على استقرار القطاع المصرفي في الجزائر. وكان البنك الوطني الجزائري في وكالة الأنباء البحرينية موضوع بحث الباحثين الذي أجروه بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٨. ويعد الرصيد المالي والنسب المالية مثالين على المؤشرات التي تم توظيفها في التحليل المالي لهذه الدراسة لتقييم وتشخيص وإيجاد تناقضات بشأن تنفيذ البنك الوطني الجزائري لاتفاقية بازل III. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن البنوك الجزائرية احتضنت بشغف قرارات لجنة بازل III بالاعتماد على التدابير الاحترازية المتعلقة باتفاقية بازل III، والتي أثبتت قيمتها في تعزيز استقرار القطاع المصرفي.

حاولت (Papadamou et al., 2021) تحديد الوظيفة الوقائية لمبادئ بازل III ومدى نجاحها في تحقيق الاستقرار المصرفي في الاتحاد الأوروبي. وركز

الباحثون على متطلبات رأس المال (المستوى الأول) وخصائص السيولة في القطاع المصرفي باستخدام عينة خاصة من بيانات الأرصدة المصرفية والبيانات خارج الميزانية العمومية. وتم احتساب العامل الأخير باستخدام نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) من خلال تعليمات بازل III التي تم إطلاقها في عام ٢٠١٠ ودخلت حيز التنفيذ في عام ٢٠١٨. وتناولت هذه التعليمات توفير السيولة طويلة الأجل للبنوك. تم استخدام تحليل VAR لتحليل البيانات التي تم جمعها. وتظهر نتائج الدراسة أن هناك دعماً كبيراً لوظائف التنبؤ والمراقبة الاحترازية التي يقوم بها صافي التمويل المستقر، والتي توفر طرفاً لرفع أداء البنك واستقراره في الصناعة المصرفية. ومع ذلك، فإن أحد مكونات متطلبات رأس المال من المستوى الأول حساس للتقلبات في النظام المالي. وأخيراً، تتوافق النتائج مع الدور التحوطي الذي تلعبه مخصصات السيولة المنصوص عليها في اتفاقية بازل III، حيث يمكن أن تكون بمثابة مؤشرات رائدة للاستقرار المالي للصناعة المالية ككل وكذلك للأسواق المالية.

استخدمت (Z-score (Birindelli et al., 2022 لمنطقة اليورو عبر ستة نماذج أعمال (BMs) لإظهار ما إذا كانت ابتكارات بازل III الرئيسية قد أثرت في الوقت نفسه على استقرار البنوك الفردية بطرق مختلفة. واقتصر التحليل الإحصائي على الأعوام ٢٠١١-٢٠١٤، عندما مرت منطقة اليورو بفترة من التكيف الأكثر حدة، وساعدت التدابير التي اتخذها البنك المركزي الأوروبي لتخفيف الأوضاع المالية في تخفيف الأزمات السيادية. ولزيادة فهم تأثير تطبيق مبادئ بازل III على استقرار البنوك، تمت مقارنة نتائج التحليل أيضاً بالبيانات التي تم جمعها بين عامي ٢٠٠٠

و ٢٠١٠، وهي الفترة التي لم يتم خلالها تطبيق بازل III بعد. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، أهمها أن التفاعلات مع البنوك المركزية تشير إلى أن ابتكارات بازل III تعزز (z-score) في البنوك التي تركز تقليدياً (البنوك التعاونية ومصارف الادخار) أكثر من البنوك المتنوعة، والتي يؤدي في النهاية إلى الاستقرار. وتظهر نتائج الدراسة أيضاً أن البنوك تمكنت من تقديم الائتمان للأصول المالية نتيجة للاختيارات التنظيمية لاتفاقية بازل III، فرضت متطلبات الحد الأدنى الأعلى لرأس المال في البداية مع تحميل نسبة الرفع المالي بشكل متأخر.

استناداً إلى الدراسات السابقة والموضحة يمكن وضع فرضية الدراسة، وهي أن "هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لتنفيذ تعليمات لجنة بازل III على الاستقرار المصرفي".

٨- منهجية البحث وأجراءة

٨-١: منهج البحث

يمكن للباحث وصف منهج الدراسة المقصود باستخدام منهجية البحث. إنها استراتيجية منهجية ومنطقية لمعالجة قضية بحثية. تصف المنهجية كيف سيجري الباحث دراسته من أجل الحصول على بيانات دقيقة وجديرة بالثقة تلي أهدافه وغاياته. ويتضمن نوع البيانات التي سيجمعونها، ومن أين سيحصلون عليها، وكيف سيتم جمعها وتقييمها. تلعب تقنية البحث دوراً حاسماً في الاستفادة من النتائج المسترجعة لاستخلاص التعميمات النظرية والمبادئ التجريبية المفيدة (Zhang, 2022).

استخدم الباحث الفلسفة الكلاسيكية والمنهج الاستقرائي لدراسة تأثير تنفيذ تعليمات لجنة بازل III على الاستقرار المصرفي، كما أن الأسلوب الكمي مناسب لنوع وموضوع الدراسة، ويستخدم في جمع البيانات وتحليلها وعرض النتائج وإصدار التقرير النهائي.

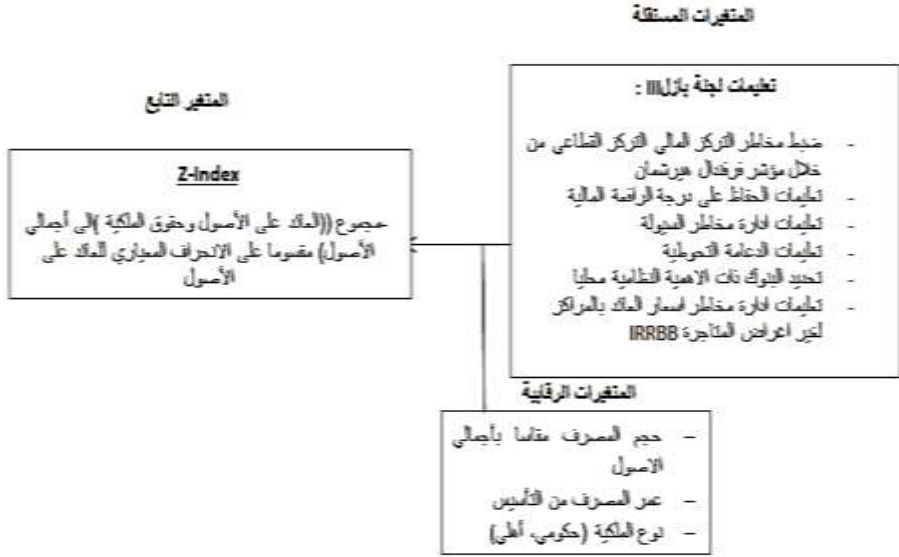
استخدمت الدراسة التحليل الكمي باستخدام المعلومات المالية، والتي شملت ١٩ مؤسسة ليبية بالإضافة إلى مؤسسات تابعة للبنك الدولي ومصرف ليبيا المركزي. تم استخدام أخذ العينات الملائمة لتصميم العينة المستهدفة للدراسة، حيث اعتمد علي ١٨ مصرف وتم استخدام جمع البيانات المقطعية لجمع المعلومات من خلال E-Views. حيث تم تحليل السلاسل الزمنية في الفترة من العام ٢٠١٤ حتى ٢٠٢٢.

٢-٨: مجتمع البحث

يمثل كافة المصارف الليبية بشكل يضمن أفضل لمفردات المجتمع حيث يشكل المجتمع ١٩ مصرف.

٣-٨: تعريف وقياس المتغيرات

وقد تم تطوير الفرضية من المنظور النظري حيث يستخدم هذا البحث التصميم الوصفي التفسيري لوصف العلاقة بين متغيرات البحث. ويوضح الشكل ١ إطار البحث مع متغيرات البحث.



شكل 1: نموذج البحث

يمكن ان نستنتج متغيرات الدراسة من خلال النموذج الاتي كما يلي:

- **المتغيرات المستقلة:** تعليمات لجنة بازلIII (ضبط مخاطر التركيز المالي التركيز القطاعي من خلال مؤشر فرندال هيرشمان، تعليمات الحفاظ على درجة الرافعة المالية، تعليمات ادارة مخاطر السيولة، تعليمات الدعمة التحوطية، تحديد البنوك ذات الاهمية النظامية محليا، وتعليمات ادارة مخاطر اسعار العائد بالمراكز لغير اغراض المتاجرة IRRBB).
- **المتغيرات الرقابية:** حجم المصرف مقاسا بأجمالي الاصول، عمر المصرف من التأسيس، ونوع الملكية (حكومي، أهلي).
- **المتغيرات التابعة:** الاستقرار المالي Z- index.

استخدم الباحث التحليل الوصفي للبيانات. لإعطاء لمحة شاملة عن مجموعة البيانات، سيتم إنتاج إحصائيات وصفية مثل المتوسط، والانحراف المعياري، والحد الأدنى والحد الأقصى للقيم. بالإضافة إلى اختبار الفرضيات الضرورية لتحليل الانحدار. التوزيع الطبيعي، والعلاقة الخطية المتعددة، والارتباط الذاتي هي من بين هذه الافتراضات. لتحديد ما إذا كانت المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي، سيتم استخدام اختبارات التوزيع الطبيعي. لمعرفة مدى ارتباط المتبئين، سيتم إجراء اختبارات الخطية المتعددة. في حالة وجود ارتباط بين بقايا نموذج الانحدار، فسيتم العثور عليه من خلال اختبارات الارتباط الذاتي. سيتم تعزيز صحة تحليل الانحدار اللاحق من خلال نتائج هذه الاختبارات. كما يستلزم إجراء تحليلات إحصائية للتحقق في الارتباطات بين المتغيرات والتحقق من الافتراضات، مثل نماذج الانحدار وتحليل الارتباط. سنستخدم برنامج E-Views و SPSS الإحصائي لإجراء التحليل المطلوب مع مراعاة خصائص البيانات.

٨-٤: نتائج البحث ومناقشة الفرضيات

٨-٤-١: التحليل الوصفي

يرد في الجدول ١ التحليل الوصفي لمتغيرات البحث باستخدام المتوسط الحسابي والحد الأدنى والحد الأقصى والانحراف المعياري. تم تحديد متوسط قيم مؤشر فرفندال هيرشمان ليكون ٠.٠٧١٦، مع انحراف معياري قدره ٠.٧٥٥٦٨، والحد الأدنى ٠.٠٠، والحد الأقصى ١٠.٢٤، على التوالي. علاوة على ذلك، يتم حساب متوسط الرافعة المالية على أنه ٠.٩٨٢٣، مع انحراف معياري قدره

١.٢٧٤٦٩ ونطاق من ٠.٠٧ إلى ٥.٥ للقيم الدنيا والقصى، على التوالي. علاوة على ذلك، فإن الحد الأدنى والأعلى لمخاطر السيولة هما ٠.٢٥ و ١٣.٣٢ على التوالي، ومتوسط مخاطر السيولة هو ٢.٨٦١٥ مع انحراف معياري قدره ٢.٦٦٨٨٧. علاوة على ذلك، فإن الحد الأدنى والأعلى للرافعة المالية للتحوط هو ٠.٢٠ و ٢٣.٢٩ على التوالي، ومتوسط الرافعة المالية للتحوط هو ٢.٢٨٠٢ مع انحراف معياري قدره ٢.٧٣٤٥٨.

الحد الأدنى من ١ والحد الأقصى ٥.٥، على التوالي، في متوسط تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً، وهو ٢.٧٩٨٩، مع انحراف معياري قدره ١.٤٤٧٧٤. بالإضافة إلى ذلك، يبلغ متوسط IRRBB 0.6955، مع انحراف معياري قدره ٠.٦٤٢٤٢ ونطاق من ٠.٠٧ إلى ٣.٧١ للحد الأدنى والحد الأقصى، على التوالي. علاوة على ذلك، فإن الحد الأدنى والأعلى لمؤشرات Z هما -١١.٤١ و -٠.١٠ على التوالي، والمتوسط هو -٤.٢٦٦٦ مع انحراف معياري قدره ٢.٢٤٧٩٩.

علاوة على ذلك، فإن الحد الأدنى والأعلى لحجم البنك هو ٠.٩٦ و ١.٠٣ على التوالي، ومتوسط حجم البنك هو ٠.٩٩٨٦ مع انحراف معياري قدره ٠.١٣٢٨. علاوة على ذلك، فإن متوسط عمر البنك هو ٣٠.٥٤٣٥، مع انحراف معياري قدره ٢٦.٧٠١١٠ ومدى من ١.٠ إلى ١١٥.٠٠ للقيم الدنيا والقصى، على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، متوسط نوع الملكية هو ١.٧٠٦٥، مع انحراف معياري قدره ٠.٤٥٦٦٠ ونطاق من ١.٠ إلى ٢.٠٠ للحد الأدنى والحد الأقصى، على التوالي.

جدول ١: التحليل الوصفي للمتغيرات البحثية

الحد الأدنى	الحد الأقصى	الانحراف المعياري	المتوسط	المتغيرات
0.00	10.24	.75568	.0716	مؤشر فرفندال هيرشمان
0.07	5.50	1.27469	.9823	الرافعة المالية
0.25	13.32	2.66887	2.8615	مخاطر السيولة
0.20	23.29	2.73458	2.2802	الدعامة التحوطية
1.00	5.00	1.44774	2.7989	تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محليا
0.07	3.71	.64242	.6955	IRRBB
-11.41	-1.0	2.24799	-4.2666	Z-Index
0.96	1.03	.01328	.9986	حجم المصرف
1.00	115.00	26.70110	30.5435	عمر المصرف
1.00	2.00	.45660	1.7065	نوع الملكية

٨-٤-٢ اختبار افتراضات الانحدار

يتم فحص افتراضات الانحدار التالية في هذا القسم: الارتباط الذاتي، والخطية المتعددة، واختبارات التوزيع الطبيعي. من أجل إجراء تحليل الانحدار باستخدام طريقة OLS، يعد التوزيع الطبيعي ضرورياً. ولهذا السبب، فإن تحديد أسلوب تحليل الانحدار الذي سيتم استخدامه يعتمد على ما إذا كانت البيانات طبيعية. علاوة على ذلك، فإن المشكلة التي قد تنشأ من الارتباط الكبير بين المتغيرات المستقلة هي التعددية الخطية. من أجل التأكد من المتغيرات التي يمكن إضافتها إلى النموذج دون أن يؤدي ذلك إلى سوء تقدير النموذج، تم فحص مشكلة الخطية المتعددة. علاوة على ذلك، فإن المشكلة التي يمكن تحديدها بين مصطلحات الخطأ هي الارتباط التلقائي. ومن أجل تقدير النموذج بشكل موضوعي، يتم فحص الارتباط الذاتي لأن الأخطاء الأخيرة يجب أن تكون مستقلة عن بعضها البعض.

٨-٤-٢-١ اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات البحث

التحقق من التوزيع الطبيعي يحدد ما إذا كانت مجموعة البيانات لديها توزيع طبيعي، وهي خطوة أساسية في التحليل الإحصائي. تم استخدام أسلوب الانحراف والتواء في هذه الدراسة لتقييم التوزيع الطبيعي للبيانات قيد التحقيق. يتم قياس التوزيع غير المتساوي للبيانات عن طريق الانحراف، مما يشير إلى ما إذا كانت البيانات منحرفة إلى اليسار أو اليمين. يُشار إلى الذيل الأطول على اليمين بانحراف إيجابي، في حين يُشار إلى الذيل الأطول على اليسار بانحراف سلبي. على العكس من ذلك، يحدد الانحناء مدى انحدار التوزيع أو تباعده. تمثل قيمة التخالف ± 1 انحراف التوزيع الطبيعي؛ تتوافق القيم الأعلى مع توزيع أكثر انبساطاً والقيم المنخفضة تتوافق مع توزيع أكثر حدة. انحرفت قيم البيانات المفحوصة عن التوزيع الطبيعي، كما توضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي في الجدول ٢. ونتيجة لذلك، تم استخدام ارتباط Spearman وانحدار GLS في التحقيق.

جدول ٢: اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات البحث

Skewness		Kurtosis		N	
Statistic	Std. Error	Statistic	Std. Error	Statistic	
13.460	.179	182.072	.356	184	مؤشر فرندال هيرشمان
1.887	.179	2.660	.356	184	الرافعة المالية
1.979	.179	4.059	.356	184	مخاطر السيولة
4.218	.179	24.414	.356	184	الدعامة التحوطية
.291	.179	-1.299	.356	184	تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً
2.460	.179	6.668	.356	184	IRRBB
-1.260	.179	2.023	.356	184	Z-Index
-.330	.179	-.203	.356	184	حجم المصرف
1.400	.179	1.714	.356	184	عمر المصرف
-.915	.179	-1.177	.356	184	نوع الملكية

٨-٤-٢-٢ اختبار الارتباط المتعدد بين متغيرات البحث Multicollinearity

هناك ازدواجية في معلومات النموذج بسبب كثرة اختبارات الارتباط لوجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة للنموذج، وهو ما يتعارض مع متطلبات منهج المربعات الصغرى في تقدير معلمات نموذج الانحدار (Kim, 2019). ووفقا للدراسة (Martins et al., 2019)، فإنه من الضروري إجراء اختبار أولي للتأكد من أن جميع التركيبات متعددة الخطية، وذلك باستخدام عامل التضخم التباين (VIF). توجد مشكلة الارتباط المتعدد عندما تكون قيمة عامل تضخم التباين أكثر من ٥. وتشير نتائج اختبار الارتباط المتعدد الموضحة في الجدول ٣ إلى عدم وجود ارتباط متعدد بين متغيرات الدراسة. جميع قيم عامل التضخم (VIF) أقل من ٥.

جدول ٣: اختبار الازدواجية في الارتباط لمتغيرات البحث

المتغير	VIF
مؤشر فرندال هيرشمان	1.045
الرافعة المالية	1.058
مخاطر السيولة	1.318
الدعامة التحوطية	1.009
تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محليا	1.121
IRRBB	1.206

٨-٤-٣ الارتباط الذاتي

يتم عرض قيم Durbin-Watson لهذا النموذج في الجدول ٤. يحتوي متغير مؤشر Z على قيمة اختبار Durbin-Watson تبلغ ٠.٦١١، القيمة قريبة من ٠، مما يوحي بوجود تسلسل ذاتي موجب في البيانات المتعلقة بالمتغير Z-Index، إذا أخذنا في الاعتبار النطاق العام لقيم اختبار Durbin-Watson (بين ٠ و ٤).

جدول ٤: اختبار الارتباط الذاتي لمتغيرات البحث

Durbin-Watson	المتغيرات
٠.٦١١	Z-Index

ويتضح من تحليل البيانات أن بعض القيم التي تزيد عن الواحد تشير إلى أن التوزيع الطبيعي لمتغيرات البحث ليس طبيعياً تماماً. علاوة على ذلك، تم اكتشاف أن قيم VIF للمتغيرات لم تكن أكبر من ٥، مما يشير إلى أن النموذج لا يتطلب العديد من التحولات بين المتغيرات. يبدو أن درجات اختبار Durbin-Watson قريبة من الصفر، مما يشير إلى أن البيانات تحتوي على تسلسل ذاتي إيجابي. وعلى هذا النحو، يجب أخذ هذا الوجود في الاعتبار عند تفسير النتائج. وسيتم استخدام تحليل الانحدار ومعامل ارتباط Spearman لاختبار فرضيات البحث. سيتم استخدام اختبار Husman لمقارنة النماذج ذات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية. ومن خلال اتخاذ هذه الإجراءات، سيتم التحقق من فرضيات الدراسة وسيتم فهم الارتباطات بين المتغيرات وتفسيرها بشكل أفضل.

٣-٤-٨: نتائج اختبار فروض البحث

١-٣-٤-٨ تحليل معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتابعة للبحث

يتضح من خلال جدول ٥ انه:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر فرندال هيرشمان و Z-Index، حيث أن قيمة مستوي الدلالة أكبر من ٠.٠٥ (قيمة مستوي الدلالة = ٠.٣٠٤).
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية و Z-Index، حيث أن قيمة مستوي الدلالة أكبر من ٠.٠٥ (قيمة مستوي الدلالة = ٠.٧٠٨).

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة و Z-Index، حيث أن قيمة مستوى الدلالة أكبر من ٠.٠٥ (قيمة مستوى الدلالة = ٠.٥٥٩).
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدعامات التحوطية و Z-Index، حيث أن قيمة مستوى الدلالة أكبر من ٠.٠٥ (قيمة مستوى الدلالة = ٠.١٦١).
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محليا و Z-Index، حيث أن قيمة مستوى الدلالة أكبر من ٠.٠٥ (قيمة مستوى الدلالة = ٠.٥٧٥).
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين IRRBB و Z-Index، حيث أن قيمة مستوى الدلالة أقل من ٠.٠٥ (قيمة مستوى الدلالة = ٠.٠٠٠). أيضاً، هناك علاقة إيجابية بين IRRBB و Z-Index، حيث قيمة معامل الارتباط ٠.٥٧٢.

جدول ٥: اختبار معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة

	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
١. مؤشر فرندال هيرشمان	R	1.000						
	Sig. (2-tailed)	.						
	N	184						
٢. الرافعة المالية	R	-.169*	1.000					
	Sig. (2-tailed)	.022	.					
	N	184	184					
٣. مخاطر السيولة	R	.056	.463**	1.000				
	Sig. (2-tailed)	.452	.000	.				
	N	184	184	184				
٤. الدعامة التحوطية	R	.197**	-.035	.125	1.000			
	Sig. (2-tailed)	.007	.639	.091	.			
	N	184	184	184	184			
٥. تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محليا	R	.319**	.162*	.297**	-.012	1.000		
	Sig. (2-tailed)	.000	.028	.000	.867	.		
	N	184	184	184	184	184		
٦. IRRBB	R	-.209**	.009	-.525**	-.158*	-.039	1.000	
	Sig. (2-tailed)	.004	.905	.000	.032	.600	.	
	N	184	184	184	184	184	184	
٧. Z-Index	R	-.076	.028	-.043	-.104	.042	.572**	1.000
	Sig. (2-tailed)	.304	.708	.559	.161	.575	.000	.
	N	184	184	184	184	184	184	184

٨-٤-٣-٢: تحليل الانحدار

تم إجراء تحليل الانحدار لتأثير مؤشر فرندال هيرشمان، الرافعة المالية، مخاطر السيولة، الدعامة التحوطية، تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محليا، و IRRBB علي كلاً من Z-Index. يوضح الجدول ٦ نتيجة الانحدار لتأثير تعليمات لجنة بازل على Z-Index:

- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشر فرندال هيرشمان على Z-Index، حيث أن مستوى الدلالة اكبر من ٠.٠٥ (مستوى الدلالة = ٠.٥٧٠٣).
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للرافعة المالية على Z-Index، حيث أن مستوى الدلالة اكبر من ٠.٠٥ (مستوى الدلالة = ٠.٢٩٧٨).

- هناك أثرًا معنويًا لمخاطر السيولة على Z-Index، حيث أن مستوى الدلالة أقل من ٠.٠٥ (مستوى الدلالة = ٠.٠٠٠). أيضًا، هناك تأثير إيجابي لمخاطر السيولة على Z-Index، حيث أن قيمه معامل التقديرات أكبر من الصفر (التقدير = ٠.٢٧٠٤٤٢).

- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للدعامة التحوطية على Z-Index، حيث أن مستوى الدلالة أكبر من ٠.٠٥ (مستوى الدلالة = ٠.٣٩٥٩).

- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محليا على Z-Index، حيث أن مستوى الدلالة أكبر من ٠.٠٥ (مستوى الدلالة = ٠.٠٧٨٨).

- هناك أثرًا معنويًا لIRRBB على Z-Index، حيث أن مستوى الدلالة أقل من ٠.٠٥ (مستوى الدلالة = ٠.٠٠٠). أيضًا، هناك تأثير إيجابي لIRRBB على Z-Index، حيث أن قيمه معامل التقديرات أكبر من الصفر (التقدير = ٢.١٣٨٥١٣).

- أيضًا، يبلغ معامل التحديد ٠.٣٢٢، مما يعني أن هذا النموذج يمكنه تفسير ٣٢.٢٪ من تباين Z-Index. يتم تقدير معادلة الانحدار على النحو التالي:

$$\text{Z-Index} = ٦.٢٣٠٩٤١ - ٠.١٠٧٠٤٩ * \text{مؤشر فرندال هيرشمان} + ٠.١١٧٢٦٤ * \text{الرافعة المالية} + ٠.٢٧٠٤٤٢ * \text{مخاطر السيولة} + ٠.٠٤٣٥٠٦ * \text{الدعامة التحوطية} - ٠.١٧٩٩١٣ * \text{تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محليا} + \text{IRRBB} * ٢.١٣٨٥١٣$$

جدول ٦: نموذج الانحدار المتعدد لتعليمات لجنة بازل على Z-Index

Dependent Variable: Z-Index				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-6.230941	0.403082	-15.45825	0.0000
مؤشر فرندال هيرشمان	-0.107049	0.188249	-0.568657	0.5703
الرافعة المالية	0.117264	0.112301	1.044192	0.2978
مخاطر السيولة	0.270442	0.059874	4.516843	0.0000
الدعامة التحوطية	0.043506	0.051117	0.851100	0.3959
تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محليا	-0.179913	0.101779	-1.767680	0.0788
IRRBB	2.138513	0.237911	8.988723	0.0000
R-squared	0.321602			
Adjusted R-squared	0.298606			
F-statistic	13.98481			
Prob(F-statistic)	0.000000			

يعد الاختيار بين نماذج التأثيرات الثابتة والعشوائية أمراً بالغ الأهمية عند تحليل البيانات في التحليل الإحصائي. في حين أن نموذج التأثير العشوائي يعتبر هذه التأثيرات كمتغيرات عشوائية، فإن نموذج التأثير الثابت يعتقد أن التأثيرات الخاصة بالفرد ثابتة طوال الوقت. يمكن أن يكون لاختيار أحد هذين النموذجين تأثير كبير على مدى موثوقية ومدى تفسير نتائج التحليل. الطريقة الشائعة لتحديد معاملات النموذج المناسبة هي اختبار Hausman. يحدد اختبار Hausman أي نموذج - نموذج التأثير الثابت أو نموذج التأثير العشوائي - يناسب بشكل أفضل البيانات التي تم فحصها. ومن خلال تحليل الاختلافات في معاملات التقدير، يقوم الاختبار بتقييم مستويات الكفاءة الخاصة بالنموذجين.

يوضح الجدول ٧ تحليل التأثير الثابت مقابل التأثير العشوائي القائم على اختبار Hausman. ويعد نموذج التأثير العشوائي هو الخيار الأفضل لشرح كيفية

تأثير تعليمات لجنة بازل على مؤشر Z، وفقاً للنتائج التي أظهرت أن عتبة دلالة اختبار Hausman كان 0.4401 (P > 0.05). بالإضافة إلى ذلك، من الواضح أن IRRBB له تأثير ذو دلالة إحصائية على مؤشر Z. في الفهرس ذو مستوى أهمية أقل من 0.05، يتم استخدام التأثير العشوائي.

جدول ٧: اختبار Hausman لتأثير تعليمات لجنة بازل على Z-Index

Variable	Fixed Effect		Random Effect		Hausman Test
	Coefficient	Prob.	Coefficient	Prob.	
C	-5.220247	0.0000	-5.161774	0.0000	0.4401
مؤشر فرندال هيرشمان	-0.202630	0.0483	-0.193286	0.0587	
الرافعة المالية	-0.175883	0.2069	-0.117018	0.3645	
مخاطر السيولة	0.039146	0.4051	0.056260	0.2226	
الدعامة التحوطية	-0.000821	0.9769	0.001117	0.9685	
تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محليا	N/A	N/A	-0.062860	0.8226	
IRRBB	1.482095	0.0000	1.528521	0.0000	

تم فحص تأثير مؤشر فرندال هيرشمان، والرافعة المالية، ومخاطر السيولة، والرافعة المالية التحوطية، و IRRBB، وحجم البنك، وعمر البنك، ونوع الملكية على مؤشر Z باستخدام تحليل الانحدار. يتم عرض نتيجة الانحدار لتعليمات لجنة بازل والمتغيرات الرقابية على المؤشر Z في الجدول ٨:

- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشر فرندال هيرشمان على Z-Index، حيث أن مستوى الدلالة أكبر من 0.05 (مستوى الدلالة = 0.0190).
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للرافعة المالية على Z-Index، حيث أن مستوى الدلالة أكبر من 0.05 (مستوى الدلالة = 0.4987).
- هناك أثرًا معنويًا لمخاطر السيولة على Z-Index، حيث أن مستوى الدلالة أقل من 0.05 (مستوى الدلالة = 0.000). أيضًا، هناك تأثير إيجابي لمخاطر السيولة

على Z-Index، حيث أن قيمه معامل التقديرات أكبر من الصفر (التقدير = ٠.٣٢٧٩٩٣).

• لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للدعامة التحوطية على Z-Index، حيث أن مستوى الدلالة أكبر من ٠.٠٥ (مستوى الدلالة = ٠.٣٧٦٣).

• هناك أثرًا معنويًا لتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محليا على Z-Index، حيث أن مستوى الدلالة أقل من ٠.٠٥ (مستوى الدلالة = ٠.٠٠٣٥). أيضًا، هناك تأثير سلبي لتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محليا على Z-Index، حيث أن قيمه معامل التقديرات أقل من الصفر (التقدير = -٠.٥٧٢٩٥٠).

• هناك أثرًا معنويًا لIRRBB على Z-Index، حيث أن مستوى الدلالة أقل من ٠.٠٥ (مستوى الدلالة = ٠.٠٠٠). أيضًا، هناك تأثير إيجابي لIRRBB على Z-Index، حيث أن قيمه معامل التقديرات أكبر من الصفر (التقدير = ١.٩٨٦٨٥٦).

• هناك أثرًا معنويًا لحجم المصرف على Z-Index، حيث أن مستوى الدلالة أقل من ٠.٠٥ (مستوى الدلالة = ٠.٠١١٤). أيضًا، هناك تأثير سلبي لحجم المصرف على Z-Index، حيث أن قيمه معامل التقديرات أقل من الصفر (التقدير = -٣٨.٩٧٣٧٤).

• لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لعمر المصرف على Z-Index، حيث أن مستوى الدلالة أكبر من ٠.٠٥ (مستوى الدلالة = ٠.٠٦٧١).

- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنوع الملكية علي Z-Index، حيث أن مستوى الدلالة اكبر من ٠.٠٥ (مستوى الدلالة = ٠.١٦٧١).
- أيضاً، يبلغ معامل التحديد ٠.٣٦٣، مما يعني أن هذا النموذج يمكنه تفسير ٣٦.٣٪ من تباين Z-Index. يتم تقدير معادلة الانحدار على النحو التالي:

$$\begin{aligned} \text{Z-Index} = & 34.47967 - 0.120752 * \text{مؤشر فرفندال هيرشمان} - \\ & 0.101244 * \text{الرافعة المالية} + 0.327993 * \text{مخاطر السيولة} + \\ & 0.046983 * \text{الدعامة التحوطية} - 0.057290 * \text{تحديد البنوك ذات الاهمية} \\ & \text{النظامية محليا} + 1.986806 * \text{IRRBB} - 38.97374 * \text{حجم المصرف} + \\ & 0.019093 * \text{عمر المصرف} - 0.668141 * \text{نوع الملكية} \end{aligned}$$

جدول ٨: نموذج الانحدار المتعدد لتعليمات لجنة بازل على Z-Index

Dependent Variable: Z-Index				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	34.47967	15.51936	2.221720	0.0276
مؤشر فقدان هيرشمان	-0.120752	0.186868	-0.646188	0.5190
الرافعة المالية	-0.101244	0.149343	-0.677930	0.4987
مخاطر السيولة	0.327993	0.061395	5.342330	0.0000
الدعامة التحوطية	0.046983	0.052973	0.886923	0.3763
تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محليا	-0.572950	0.193349	-2.963294	0.0035
IRRBB	1.986856	0.238852	8.318364	0.0000
حجم المصرف	-38.97374	15.24431	-2.556609	0.0114
عمر المصرف	0.019593	0.010635	1.842254	0.0671
نوع الملكية	-0.668141	0.481614	-1.387295	0.1671
R-squared	0.363269			
Adjusted R-squared	0.330335			
F-statistic	11.03009			
Prob(F-statistic)	0.000000			

يظهر تحليل التأثير الثابت مقابل التأثير العشوائي القائم على اختبار Hausman في الجدول ٩. ويعتبر نموذج التأثير العشوائي هو الخيار الأنسب لتفسير تأثير تعليمات لجنة بازل على المؤشر Z، وذلك بحسب النتائج التي أظهرت أن عتبة دلالة اختبار Hausman كانت ٠.٦٠٣٣ ($P > 0.05$). بالإضافة إلى ذلك، من الواضح أن حجم البنك و IRRBB لهما تأثير ذو دلالة إحصائية على مؤشر Z. -مؤشر ذو تأثير عشوائي عند مستوى دلالة أقل من ٠.٠٥.

جدول ٩: اختبار Hausman لتأثير تعليمات لجنة بازل على Z-Index

Variable	Fixed Effect		Random Effect		Hausman Test
	Coefficient	Prob.	Coefficient	Prob.	
C	78.81473	0.0911	35.13797	0.0333	0.6033
مؤشر فونداال هيرشمان	-0.174702	0.0867	-0.168979	0.0962	
الرافعة المالية	-0.169369	0.2585	-0.106319	0.4257	
مخاطر السيولة	0.045282	0.3314	0.064705	0.1581	
الدعامة التحوطية	0.017609	0.5604	0.023454	0.4310	
تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محليا	N/A	N/A	-0.462130	0.4206	
IRRBB	1.319066	0.0000	1.361981	0.0000	
حجم المصرف	-89.02453	0.0788	-38.98364	0.0145	
عمر المصرف	0.160849	0.2354	0.022167	0.4571	
نوع الملكية	N/A	N/A	-0.531546	0.6964	

بعد ذلك، تم فحص آثار تطبيق تعليمات لجنة بازل III فيما يتعلق بالعديد من

المتغيرات المصرفية، بما في ذلك Z-index. هدفت هذه الدراسة إلى تأكيد:

أن تطبيق تعليمات لجنة بازل III على Z-index له تأثير ذو دلالة إحصائية بناءً على النتائج. يشير هذا إلى أن Z-index يرتفع بشكل ملحوظ عند تنفيذ هذه التعليمات. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التأثير يقتصر على مخاطر السيولة وسعر

الفائدة على أسعار الفائدة (IRRBB)؛ ولم يتم العثور على أي تأثير واضح لمؤشرات أخرى، بما في ذلك الاستدانة المالية، أو ركيزة التحوط، أو مؤشر فريفيندال-هيرشمان، أو تصنيف Z-index المحلي للمؤسسات ذات الأهمية النظامية. يوضح جدول ١٠ نتيجة فرضية البحث وفقا لنتائج الاختبارات والتحليلات التي تم اجراءها.

جدول ٨: نتيجة فرضية البحث

الافتراضات	التوضيح	النتيجة
الفرض الأول	يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لتطبيق تعليمات لجنة بازل III على Z-Index	تم قبول الفرض جزئيا

٩- خلاصة النتائج وتوصيات البحث

٩-١: خلاصة نتائج البحث

الهدف من الدراسة هو إعطاء الإطار المفاهيمي بمزيد من التفصيل لتعليمات لجنة بازل وكذلك لاستقرار البنوك. يمكن التوصل إلى مستوى تطبيق موجّهات لجنة بازل III من خلال الدراسة التحليلية، كما يمكن تحسين استقرار النظام المصرفي الليبي في ضوء عدد من المتغيرات، مثل حجم البنك وعمره ونوع ملكيته. من خلال النظر في فرضية البحث يأمل الباحث أن تتحقق حيث تنص الفرضية الرئيسية على أن "تطبيق تعليمات بازل III له أثر ذو دلالة إحصائية على الاستقرار المصرفي وعليه يقوم الباحث بمناقشة الفرضية الأساسية على النحو التالي:

وكان المتوسط الحسابي والحد الأدنى والحد الأقصى والانحراف المعياري بمثابة الأساس للتحليل الوصفي لمتغيرات البحث. تم تحديد متوسط قيم مؤشر Verfindahl-Hirschman ليكون ٠.٠٧١٦، مع انحراف معياري قدره ٠.٧٥٥٦٨، والحد الأدنى ٠.٠٠، والحد الأقصى ١٠.٢٤، على التوالي. علاوة على ذلك، يتم حساب متوسط الرافعة المالية على أنه ٠.٩٨٢٣، مع انحراف معياري قدره ١.٢٧٤٦٩ ونطاق من ٠.٠٧ إلى ٥.٥ للقيم الدنيا والقصى، على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، فإن الحد الأدنى والأعلى لمخاطر السيولة هما ٠.٢٥ و ١٣.٣٢ على التوالي، ومتوسط مخاطر السيولة هو ٢.٨٦١٥ مع انحراف معياري قدره ٢.٦٦٨٨٧. علاوة على ذلك، فإن الحد الأدنى والأعلى للرافعة المالية للتحوط هو ٠.٢٠ و ٢٣.٢٩ على التوالي، ومتوسط الرافعة المالية للتحوط هو ٢.٢٨٠٢ مع انحراف معياري قدره

٢٠١٤.٧٣٤٥٨. تم العثور على الحد الأدنى من ١ والحد الأقصى ٥.٥، على التوالي، في متوسط تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً، وهو ٢.٧٩٨٩، مع انحراف معياري قدره ١.٤٤٧٧٤.

بالإضافة إلى ذلك، يبلغ متوسط IRRBB 0.6955، مع انحراف معياري قدره ٠.٦٤٢٤٢. ونطاق من ٠.٠٧ إلى ٣.٧١ للحد الأدنى والحد الأقصى، على التوالي. علاوة على ذلك، فإن الحد الأدنى والأعلى لمؤشرات Z هما -١١.٤١ و-٠.١٠ على التوالي، والمتوسط هو -٤.٢٦٦٦. مع انحراف معياري قدره ٢.٢٤٧٩٩. علاوة على ذلك، فإن الحد الأدنى والأعلى لحجم البنك هو ٠.٩٦ و ١.٠٣ على التوالي، ومتوسط حجم البنك هو ٠.٩٩٨٦. مع انحراف معياري قدره ٠.١٣٢٨. علاوة على ذلك، فإن متوسط عمر البنك هو ٣٠.٥٤٣٥، مع انحراف معياري قدره ٢٦.٧٠١١٠ ومدى من ١.٠ إلى ١١٥.٠٠ للقيم الدنيا والقصوى، على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، متوسط نوع الملكية هو ١.٧٠٦٥، مع انحراف معياري قدره ٠.٤٥٦٦٠. ونطاق من ١.٠ إلى ٢.٠ للحد الأدنى والحد الأقصى، على التوالي.

كما اعتمدت الدراسة على التحقق من صحة فرضيات العلاقة الخطية المتعددة والارتباط الذاتي وانحدار التوزيع الطبيعي. لتحديد ما إذا كانت مجموعة البيانات لها توزيع طبيعي، يعد اختبار التوزيع الطبيعي خطوة حاسمة في التحليل الإحصائي. باستخدام طريقة الانحراف والانحناء، تم تقييم التوزيع الطبيعي للبيانات المدروسة في هذا البحث. وقد وجد أن قيم البيانات المفحوصة تحيد عن التوزيع الطبيعي. ونتيجة لذلك، تم استخدام ارتباط Spearman وانحدار GLS في التحقيق.

وبناء على نتائج اختبار العلاقة الخطية المتعددة فإنه لا يوجد ارتباط متعدد بين متغيرات البحث لأن كل قيمة لعامل التضخم (VIF) أقل من ٥. وأظهرت نتائج اختبار Durbin-Watson أن قيمة الاختبار للمتغير Z-index قيمة الدليل ٠.٦١١، والتي استخدمت في هذه الدراسة للتحقق من وجود الارتباط الذاتي. القيمة قريبة من ٠، مما يوحي بوجود تسلسل ذاتي موجب في البيانات المتعلقة بالمتغير Z-Index إذا أخذنا بعين الاعتبار النطاق العام لاختبار Durbin-Watson والذي يقع بين ٠ و ٤. لاختبار فرضيات البحث استخدم الباحث تحليل الانحدار ومعامل ارتباط Spearman. وذلك في سياق مقارنة اختبار Husaman للتأثيرات الثابتة ونماذج التأثيرات العشوائية.

٩-٢: توصيات البحث

١. تشجيع الحكومة الليبية على إنشاء إطار تنظيمي مدروس يتماشى مع تعليمات اتفاقية بازل III، والذي يضمن تنفيذ أحكام الاتفاقية والالتزام بها من قبل جميع البنوك العاملة في الدولة، وبالتالي دعم نمو تلك البنوك. الاقتصادات.
٢. ضرورة البحث في العلاقة بين استراتيجيات إدارة أرباح الصناعة المصرفية والاستقرار المالي، مع التركيز على تحديد أي مخاطر أو نقاط ضعف محتملة قد تنتج عن هذه الاستراتيجيات. علاوة على ذلك، تهدف الدراسة إلى تقديم توصيات مفيدة لصانعي السياسات والجهات التنظيمية لتحسين الاستقرار المالي وتقليل الآثار الضارة لإدارة الأرباح على النظام المصرفي.

٣. تحسين مبادرات بناء قدرات البنك وتزويد الموظفين والإدارة بالمعرفة التي يحتاجونها لتبني المبادئ التوجيهية لاتفاقية بازل III والتأكد من الالتزام بها بشكل فعال، مما سيؤدي إلى تحسين إدارة المخاطر والاستقرار المالي العام للبنك.

٤. تشديد الرقابة والرقابة على الصناعة المصرفية في ليبيا في محاولة لتحسين الاستقرار والحد من المخاطر التي يواجهها اقتصاد البلاد من الأزمات الاقتصادية العديدة التي يعيشها الآن.

٥. من أجل رفع Z-index بشكل فعال، يجب على البنوك التركيز على إدارة مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السيولة. وذلك لأن هذه العوامل حاسمة في تحديد الاستقرار العام للبنك، ويجب على المنظمين أن يراقبوا عن كثب كيفية تأثير هذه العوامل على Z-index.

٩-٣: الدراسات المستقبلية للباحثين: قد تركز الأبحاث في المستقبل على آثار تطبيق المبادئ التوجيهية للجنة بازل III على جوانب أخرى من النظام المصرفي، مثل نسب كفاية رأس المال للمشاريع التي تنفذها تلك المنظمات وإجراءات إدارة المخاطر. وبصرف النظر عن ذلك، قد يتم إجراء المزيد من الدراسات للتحقق من مزايا وعيوب التوافق مع المعايير المصرفية العالمية مع الأخذ في الاعتبار خصوصيات الصناعة المصرفية الليبية.

١٠- مراجع البحث

١٠-١: المراجع العربية

- إسماعيل، محمود إسماعيل محفوظ. محمود، منصور حامد. ٢٠٢١. أثر التكامل بين معدل كفاية رأس المال (CAR) والرافعة المالية (Leverage) طبقاً لاتفاقية بازل III على الاستقرار المالي للبنوك. المجلة الاكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة. المجلد الأول. العدد الأول.
- بحوصي، مجدوب. وعريس، عمار، ٢٠١٧. تعديلات مقررات بازل III وتحقيق الاستقرار المصرفي. مجلة البشائر الاقتصادية، ٣(١)، ص ص ٩٨-١١٧.
- بن مفتاح، بن هواره وميمونة، ٢٠١٩. إدارة المخاطر البنكية وأثرها على كفاءة الجهاز المصرفي (رسالة دكتوراه، جامعة ابن خلدون-تيارت).
- ريمة، ذهبي. ٢٠١٣. الاستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميحي للنظام المالي الجزائري للفترة (٢٠٠٣م-٢٠١١م). رسالة دكتوراه. جامعة قسنطينة ٢. الجزائر.
- صالح، مفتاح. رحال، فاطمة، ٢٠١٣. تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الاسلامي. المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الاسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور اسلامي، أسطنبول، تركيا.

١٠-٢: المراجع الأجنبية

- Albertazzi, U., et al., 2021. Occasional Paper Series: The role of financial stability considerations in monetary policy and the interaction with macroprudential policy in the euro area. European Central bank. Eurosystem. No. 272. September 2021.
- Aljaber, R.R. and Al-Tamimi, H.A.H., 2021. Factors influencing the implementation of Basel III: an empirical analysis of the UAE banks. Banks and Bank Systems, 16(1), pp.152-167.
- ASGHAR, M., RASHID, A. and ABBAS, Z., 2022. Basel III Effects on Bank Stability: Empirical Evidence from Emerging Countries. The Journal of Asian Finance, Economics and Business, 9(3), pp.347-354.
- Birindelli, G., Ferretti, P., Ferri, G. and Savioli, M., 2022. Regulatory reform and banking diversity: reassessing Basel 3. Annals of Finance, 18(4), pp.429-456.
- Dlamini, L.P., 2020. Financial stability and monetary policy in South Africa (Doctoral dissertation). UNIVERSITY OF KWAZULU-NATAL.
- Ijaz, S., 2021. Bank Competition, Financial Stability and Economic Growth Links: A Micro and Macro Level Study of Selected Asian and European Economies. Capial University of Science and Technology.

-
- King, M.R., 2013. The Basel III net stable funding ratio and bank net interest margins. *Journal of Banking & Finance*, 37(11), pp.4144-4156.
 - Krug, S., Lengnick, M. and Wohltmann, H.W., 2015. The impact of Basel III on financial (in) stability: an agent-based credit network approach. *Quantitative Finance*, 15(12), pp.1917-1932.
 - Murari, K., 2012. Insolvency risk and Z-Index for Indian banks: A probabilistic interpretation of bankruptcy. *The IUP Journal of Bank Management*, 11(3), pp.7-21.
 - Papadamou, S., Sogiakas, D., Sogiakas, V. and Toudas, K., 2021. The prudential role of Basel III liquidity provisions towards financial stability. *Journal of Forecasting*, 40(7), pp.1133-1153.
 - Persson, A. and Marcusson, P., 2019. The effectiveness of the Basel Accords: Evidence from European Banks. Master Thesis. Linnaeus University.
 - Ramlall, I. (2018), "Basel III", *The Banking Sector Under Financial Stability (The Theory and Practice of Financial Stability, Vol. 2)*, Emerald Publishing Limited, Bingley, pp. 129-143.
 - Rasheed, H.S. and Abdullah, M., 2022. THE EFFECT OF APPLYING THE CAPITAL ADEQUACY STANDARD According to basel iii

requirements on the earning quality in Iraqi private banks. *Humanities*, 12(3), pp.206-222.

- Zhang, Y., 2022. Research methodology. In *Assessing Literacy in a Digital World* (pp. 51-71). Springer, Singapore.